

المرأة ترتدي ربع الأحذية التي تملكها



لندن / متابعات :
أظهرت دراسة بريطانية جديدة أن المرأة بشكل عام تملك 20 زوجاً من الأحذية، لكنها ترتدي ربعها فقط. وأجرى موقع الإلكتروني استطلاعاً للرأي شمل 2352 امرأة من عمر 18 سنة وما فوق، من مختلف أرجاء بريطانيا، بعدما لاحظ ارتفاعاً كبيراً في بحث النساء عن مبيعات الأحذية على الإنترنت في الشهر الماضي، بحسب صحيفة «دايلي ميل» البريطانية. وكشفت نتيجة الاستطلاع أن المستطلعات يملكن نحو 20 زوجاً من الأحذية، غير أنهن اعترفن بارتداء 5 منها بشكل منتظم. كما اعترفت 9 من كل 10 من المستطلعات بعدم إخراج زوج أحذية واحد على الأقل من صندوقه، ومعظمهن برر السبب باكتشافهن أنها غير مريحة. إذ أشار نحو ثلثي المستطلعات إلى أنهن اشترين أحذية لم يستطعن استخدامها نظراً إلى ضيقها الشديد أو نتيجة الكموب غير العملية. ووجدت الدراسة في المجمل أن المرأة البريطانية تنفق 490 جنيهًا إسترلينيًا على مجموعاتها من الأحذية على الرغم من ارتداء ربعها فقط.



شقائق

أشراف / أماني العسيري

مشاركون على هامش ورشة العمل الخاصة بدسترة حقوق المرأة بمحافظة عدن :

إصلاح أوضاع المرأة يصلح حال المجتمع



مايا العبسي

الدور السياسي للمرأة



شكلت المرأة اليمنية لب المجتمع في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما أثبتته مؤخرًا في العامين الأخيرين إلا أن الواقع والمجتمع اليمني مازال مهملاً للدور السياسي للمرأة في ماهية تمثيلها في الهيئات المنتخبة ومن المتعارف عليه أن امرأة في البرلمان ووزيرتين في الهيئات الوزارية لا يمثل المرأة اليمنية بالشكل المطلوب وهذا مادفع الوعي السياسي لدى بعض الناشطات اليمنيات إلى المطالبة بحق الكوتا للتمثيل النسبي في المجالس الانتخابية كون الحق ملزم لصانع القرار وصانعي الدستور بأن تمارس المرأة تمثيل قضايا وهموم وحريات المرأة اليمنية .

ورغم أن حق الكوتا لا يعد نصفًا للمرأة اليمنية من وجهة نظري كونه يعطيها حقها في الممارسة السياسية بوصفه فرض عين على الأحزاب السياسية وجوب إتباعه وكون النساء المؤهلات في اليمن قادرات على الوصول للهيئات الانتخابية والفرز فيها عن جدارة إذا ما أتاحت الفرصة لهن إلا أنه بعد حاليًا الحل الوحيد لتمارس المرأة اليمنية حقها السياسي، مع مراعاة أن الكثير من النساء مازلن يجهلن هذا الحق ومنهن من لا يتقن ببعضه البعض وعليه فإن معظم الأصوات النسائية في الانتخابات اليمنية تذهب لصالح الرجل وهنا يأتي دور الإعلام والإعلاميين في تعزيز منح المرأة نسبة 30% في الهيئات المنتخبة في المرحلة الانتخابية القادمة لضمان حقها في التمكين السياسي "معًا من أجل يمن أفضل".

دشنت صباح الخميس الماضي في فندق ميركيور بمحافظة عدن ورشة العمل المتعلقة بدسترة حقوق المرأة التي تنفذ بدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية NED ضمن مشروع «مناصرة حقوق المرأة» في مختلف المجالات.

لقاءات / ونأم نجيب - أروى علي

تطبيقها حيث نجد أن عدم وجود سلطة كدولة وعجزها أدى إلى إهمال تطبيقها مما جعلها رادعة تعاقب كل من لا يطبقها.

ويشأن خروج هذه الورشة برؤية فعلية لحقوق المرأة من الجانب القانوني، قالت الأخت هدى العطاس، رئيسة مؤسسة الدراسات الاجتماعية: إن الورشة في سياق إدراج حقوق النساء في الدستور كان، والورشة كانت استضافة لرؤية النساء في عدن لحقوقهن وكيف يرين إدراجها في الدستور بما يكفل لهن حقهن في المشاركة العامة ويحفظ كرامتهن ومكانتهن في المجتمع.

وفي الختام كانت هناك مجموعة من الرؤى لعدد من الإعلاميين المشاركين في الورشة أمثال ماجد القياس الذي قال إن الورشة تعتبر بداية جديدة لحلم منتظر، أما ميرفت العبسي فقد قالت إن نسوار الألف ميل يبدأ بخطوة، أما من وجهة نظر الأخت رندا باعش فإن إصلاح المرأة يصلح المجتمع.

في ظل الحديث عن حقوق المرأة نجد أنه لا يتم تطبيق القوانين والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود تطبيق لها من قبل القائمين على

بيد المرأة الريفية وتعريفها بتلك الحقوق من جانب آخر تحدثنا مع الناشطة الحقوقية الحامية أرحاب خميس حيث قالت:

وقد نالت الورشة استحسان عدد كبير من الحاضرين وخرج كل من الناشطات والناشطين برؤية جديدة ونهائية عن هذا المشروع.

وكننا قد التقينا بالمدير التنفيذي لمؤسسة الدراسات الاجتماعية بشير عثمان، وقال: إن التعليم يتحمل بكافة مستوياته تدني الوعي القانوني وأيضاً تتحمل المسؤولية الجهات التوعوية في الدولة وعلى رأسها الإعلام.

بتصوري فيما يتعلق بتدني الوعي عند المرأة اليمنية فإن عدم معرفتها بالقوانين الممكنة والاتفاقيات الدولية الضامنة لحقوقها، ينعكس على مستويات متدنية لحصولها على حقوقها. ومن جانبها قالت الأخت الناشطة الحقوقية حنان ناصر: إن المرأة المتعلمة تدرك وتعني حقوقها المكفولة لها من قبل الدستور بخلاف المرأة غير المتعلمة العاجزة عن أخذ حقوقها المشروعة. ومن هنا ينبغي على المرأة المتعلمة الأخذ

بشير عثمان: الإعلام يتحمل مسؤولية تدني الوعي القانوني



حنان ناصر: على المرأة المثقفة توجيه المرأة الريفية إلى كيفية أخذ حقها



حفلات للطلاق في اليابان!!

منطقة اساكوسا التقليدية في طوكيو ودخلا إلى قصر الطلاق كل علي عربية صغيرة يجرها رجل، وقال فوجي وهو رجل أعمال يبلغ من العمر 33 عاماً "بوضع نهاية لزوجنا نريد أن نعطي أنفسنا بداية جديدة وأن نعطي حياتنا إحساساً بالتجديد".

وأضاف أنه يشعر بأنه مسؤول عن فشل هذا الزواج لأنه كان يقضي وقتاً أكثر من اللازم بعيداً عن المنزل وينفق أموالاً أكثر من اللازم على اهتماماته المختلفة ومن بينها السيارات على الرغم من تحذيرات زوجته الكثيرة، وقال فوجي "عندما حطمتها معاً الخاتم شعرت بأن هذه هي نهاية المسألة فعلاً وشعر قلبي وروحي بالتجديد. الآن أشعر بأنني استطيت أن تكون لدي حياة جديدة وأبدأ كل شيء من جديد". وسحق الزوجان خاتم الزفاف بمطرقة في لفظة ترمز إلى انتهاء علاقتهما، وكانت رأس المطرقة على شكل ضفدع لأن الضفدع ترمز إلى التغيير في الثقافة اليابانية. وأعربت أيضاً زوجته (لدة ثماني سنوات) عن ارتياحها، وقالت "اللحظة التي رأيت فيها الخاتم يحطم قلت لنفسي. نعم هذا شعور جيد جداً.."

مع ارتفاع معدل الطلاق في اليابان يختار بعض الأزواج الاحتفال بنهاية زواج غير سعيد خلال حفل طلاق أمام الأصدقاء والعائلة، وابتكر حفلات الطلاق قبل عام موظف المبيعات السابق هيروكي تيراي الذي أنشأ "قصرًا للطلاق" في مكان صغير في طوكيو، وجاءت تيراي الذي يعتقد أنه أول "متعهد حفلات طلاق" في اليابان فكرة حفلات الطلاق لمساعدة الأزواج على الاحتفال بقرارهم بالانفصال بعد أن مر أحد أصدقائه بتجربة طلاق مريرة.

ومنذ ذلك الوقت دفع نحو 25 رجلاً وامرأة 55 ألف ين (606 دولار) لكل منهم لإقامة حفل كل فخامة حفلات الزواج لإعلان انتهاء علاقتهم قبل أن يتقدموا رسمياً بطلب الطلاق.

وقال تيراي إنه تلقى أكثر من 900 طلب، وحالات الطلاق في تزايد في اليابان حيث كان محظوراً في الماضي مع وقوع نحو 251 ألف حالة طلاق في 2008 وذلك إلى حد ما نتيجة طغيان سوء الحالة الاقتصادية على الرومانسية. والتقى أحدث زوجين اللذين قالوا أن اسمهما السيد والسيدة فوجي قرب معبد سينسوجي في



لتتواصل الجهود لمواجهة الفساد والفاستين

العيد الـ (51) لثورة
الـ (26) من سبتمبر